اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٥٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٢٥٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

وقائع طاولة المدى المستديرة عن الحالة التضخمية

الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق *

د. مظهر محمد صالح

خفض التضخم لايتم الا عبر ضبط الظاهرة النقدية

تركت الاتجاهات السعرية التي عاشها الاقتصاد العراقي منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي حتى العام ٢٠٠٦ متوسطات تضخم سنوية بلغت قرابة ٥٠٪ لتعكس ثمة مشكلة هيكلية باتت متأصلة في مكونات ومداخل الاقتصاد الكلي في العراق الذي ما فتىء يعاني من ظاهرة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي حاليا) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي مازالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية او ضعيفة الانتاجية .

وعلى الرغم من حصول تطورات سعرية ايجابية مهمة بينتها حالة الهبوط النسبي في اتجاه الظاهرة التضخمية واعتدال الاسعار والاسعار النسبية ولاسيما خلال السنوات الثلاثة الاخيرة ٢٠٠٣- 2006 التي بلغ التضخم فيها قرابة ٣٢٪ سنويا وفق متوسط ١٢ شهرا لكل سنة ذلك بعد تغير النظام السياسي في العراق والتحول نحو بدايات الاندماج في الاقتصاد الدولي، الا ان تبدلا جوهريا آخر اخذ يطرأ على اتجاهات الظاهرة التضخمية مجددا ومنذ شهر شباط ٢٠٠٦ وحتى الوقت الحاضر (بعد ان سجل شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٦ متوسطا سنويا بلغ ٢٠٪ وهو الاقل خلال الاعوام الثلاثة المنصرمة) اذ سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، في نهاية شهر مايس من العام ٢٠٠٦ معدلا قدره ٥٣٪ مقارنة بشهر مايس من العام ٢٠٠٥، ليضع الاقتصاد العراقي مجددا في متوسط الاتجاهات التضخمية التي لم يعدها الا ابان فترة الحصار الاقتصادي .

كما اخذ التضخم مساراً جديداً آخر فاقت متوسطاته الشهرية مؤشرات الفترة الطويلة بعد ان بلغت نسبة الزيادة الشهرية في الرقم القياسي لاسعار المستهلك في تموز من العام ٢٠٠٦ قرابة ٧٠٪ مقارنة بالنسبة نفسها من العام ٢٠٠٥, مما يعني ان ثمة مرحلة ثالثة هي في غاية الحرج الاقتصادي عكستها اتجاهات التضخم مجدداعند تجاوزها مستوى سنوياً فاق نسبة ٥٠٪ ليصل الى ٧٠٪ في شهر يعد من افضل شهور العراق غزارة في الانتاج ولاسيما في مجال الانتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي العام .

* تنعقد اليوم الجلسة التاسعة لطاولة المدى المستديرة الخاصة بموضوعة الحالة التضخمية ، ويشارك فيها الخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح بالبحث المنشور الذي عرضناه ضمن مواكبتنا لفعالية الطاولة.

مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها

تؤكد المؤشرات التضخمية الشهرية الراهنة ان ثمة فقرات قد اسهمت بشدة في تطور اتجاه التضخم الشهري Trend وتحوله من ١٢ر٣ نقطة مئوية في شهر مايس ليرتفع بشكل لافت للنظر الى نحو ٢٣ر٤ نقطة مئوية في شهر تموز (لاحظ التفاصيل في الجدول رقم ٢) اذ اوضحت تلك التفاصيل المشار اليها في الجدول انفا بان قرابة ٨٥٪ في حركة اتجاه Trend الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق منذ ايلول ٢٠٠٣ حتى تموز ٢٠٠٦ (أي ما يزيد على ٦ر٣ نقطة مئوية من اصل التغيرات الشهرية البالغة ٢٣ر٤ نقطة مئوية) تعزى تأثيراتها السعرية بالدرجة الاساس الى الفقرات الآتية :-

الايجار بنسبة ٧ر٤١٪
الغذاء بنسبة ٨ر٢٣ ٪
الوقود بنسبة ٦ر١٩ ٪
اخرى بنسبة ٩ر١٤٪
١٠٠٪

واذا ما قورنت التطورات السعرية الراهنة بمستويات البطالة ومعدلاتها المرتفعة التي بلغت هي الاخرى نحو ٥٠٪، فان ذلك يؤكد ما يشير الى ان الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر (الركود التضخمي Stagfla-tion) بمستويات مثيرة للقلق، في وقت ما زال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدن في معدلات انتاجيته وتعطل في مستويات انتاجه والذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد، مثل قطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الانتاجية المهمة الاخرى. واذا ما ادركنا درجة اختلال التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي وبين قطاعات الخدمات والتوزيع، فيمكن ملاحظة ان القطاع النفطي الذي بات يحتل وحده نسبة قدرها ٧٠٪ في مكونات الناتج المحلي الاجمالي، في حين ما زالت تقتصر مساهمة القطاع الصناعي الى حدود منخفضة لاتتجاوز نسبتها ٥ر١٪ في تركيب ذلك الناتج.اما القطاع الزراعي الذي تتسع اريافه الى اكثر من ٨ ملايين مواطن فان مساهمته هي الاخرى لاتتعدى ٥ر٦٪ في تركيب الناتج المحلي الاجمالي. وعلى اساس هذا الواقع المختل، حظي قطاع الخدمات بالنصيب الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي بعد القطاع النفطي، اذ احتل قطاع الخدمات نسبة ٢٢٪ من مكونات ذلك الناتج الاجمالي.

وعلى مستوى التشغيل، وعند النظر الى القطاع النفطي الذي لايساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية الا بنسبة منخفضة لاتتعدى في الاحوال كافة ٢٪ منها، فان ذلك يعني ان ٩٨٪ من قوة العمل باتت تستوعبها قطاعات لاتتعدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ٣٠٪ وتهيمن عليها نشاطات خدمية هشة التكوين soft activities. وباستبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني ترتفع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة تزيد على ٦٠٪ من الاجمالي مما يؤشر ان الاقتصاد العراقي بات اقتصادا خدميا ضعيف الانتاج وتأتي خطورة مثل هذا الاختلال باتجاهين :-

الاول : سيادة قطاع خدمات دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن في الوقت نفسه، مما يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب، وازاء عجز الانتاج المحلي لمواجهته، يتمدد الطلب على السلع المستوردة للتعويض مما يضع ضغوطاً قوية على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة تزايد الاعتماد على الخارج

والاخر : ان النشاط الانفاقي المتزايد دون استجابة مناسبة من الجهاز الانتاجي المحلي قد امسى بالضرورة القوى الدافعة لنمو الضغوط التضخمية، التي تترك آثارها السالبة على حركة الانتاج المحلي ومستويات المعيشة وقدرات الفرد الشرائية.فنفقات الموازنة العامة وحدها هي الاخرى ارتفعت من ٤٥ ترليون دينار في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي والتي زادت تقديراتها في العام ٢٠٠٦ لتبلغ قرابة ٦٥ ترليون دينار ويتوقع ان تبلغ المستويات نفسها في العام ٢٠٠٧, ومن اللافت للنظر

وصل مؤشر التضخم الى ٧٠٪ في افضل شهورنا غزارة بالانتاج

ان هذه النفقات التي يغلب عليها الطابع الجاري الاستهلاكي تشكل نسبة غريبة التكوين حيث انها لاتقل عن ٩٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي.كما ان قوى الصرف الهيكلية في تلك الموازنة من رواتب واجور ونفقات تحويلية مختلفة باتت تفوق قدرات العراق الانتاجية اجمالا اذا ما استبعدنا القطاع النفطي كقطاع ريعي .

ان سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الاقتصادي باتت معروفة في تأثيراتها السلبية على تكوين وتركيب سوق العمل العراقية والقدرة على التوظيف او الاستخدام المنتج، اذ إن نسبة الاستخدام الناقص فيها incomplet employment تزيد على ٢٢٪ من مكونات قوة العمل وهي على الرغم من ذلك تدرج ضمن احصاءات البطالة الفعلية في قوة العمل الناشطة اقتصاديا ولا يضم قطاع الخدمات الهامشية سوى مهن ونشاطات تنتمي الى خدمات ضعيفة الانتاجية وتستوعب في الاحوال كافة نسبة ٥٠ ٪ من قوة العمل الاجمالية في قطاع الخدمات والتي تعد كما ذكرنا آنفا ضمن تصنيفات البطالة في سوق العمل على الرغم من حصول العاملين فيها على دخل ولكن ذلك الدخل يعد دخلا هامشيا يجعلها دون مستوى خط الفقر، الامر الذي يؤشر مدى تغلغل قطاع الخدمات ضعيفة الانتاجية في جسم الاقتصاد العراقي. كما إن لهذا القطاع الهامشي القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل وتعطيلها في آن واحد، مما يعني تدهورا مستمرا في انتاجية قطاع السلع والخدمات والذي يولد ضغوطا تضخمية مضاعفة بما في ذلك الضغوطات التي يتعرض اليها سعر الصرف الحقيقي وفق الاثر الاقتصادي المعروف بـ Effect Blassa- Samul-son.

واذا كان الاقتصاد العراقي يمثل انموذجا للاقتصاد الريعي، أي الاقتصاد الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الانتاج والانتاجية، فان الدولة العراقية هي بلا شك مركز الثروة ومصدر الدخل الاساس للبلاد، ولكن على الرغم من ذلك فما زالت فلسفة الانفاق العام وسلوكياته في الموازنة العامة تمثل انموذجا للدولة الريعية وان التوسع في النفقات مقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسست تاريخيا في سلوكيات المالية العامة ذلك بان يذهب الانفاق الى المستفيدين سواء المحتاجين منهم حقا ام غير المحتاجين الامر الذي شجع من ظاهرة ما يسمى بالركوب المجاني Over riding وعلى نطاق واسع اذ يطلب الفرد من الدولة من دون مقابل يدفعه، وهو امر يؤشره ضعف قدرة السلطة المالية على الامتداد الضريبي تاريخيا، فضلا عن صعوبة اصلاح برامج الدعم في الموازنة التي تقدر نسبتها حاليا سواء المباشرة منها ام غير المباشرة ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني انغماس النفقات الحكومية في التوسع المستمر لتغطية نشاطات تتعدى في مضمونها مفهوم دور الدولة في توفير السلع العامة Public – goods ازاء مساهمة افراد المجتمع الضعيفة في التعبير عن فهمهم الفلسفة الضريبية ودورها كمصلحة عامة يسهم الفرد فيها من دخله الحقيقي في رفد موارد متطلبات بناء العدالة الاقتصادية والاجتماعية على وفق احتياجات الموازنة التي تقابل تلك الامتدادات والتوسعات في الانفاق العام (اذ مازال الفرد يعيش دوما على مخيلة حقه في الريع النفطي مقابل التجنب الضريبي).

وبغض النظر عن هذا وذاك، فان مصادر الظاهرة التضخمية ومسبباتها الراهنة في العراق تنطلق من اساسيات واقعية مؤشرة نتائجها الرقمية تفصيليا في الجدول رقم ٢ ويمكن تفسيرها بما يأتي :-

١ -ان التحرير الجزئي libra-liztion لبعض اسعار السلع والخدمات المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي قد ترجمت الى حالة هيجان في المستوى العام للاسعار مما اشر في الوقت نفسه ان الاسعار النسبية لبعض السلع الحاكمة لها اثر دالي على المستوى العام للاسعار ومن ثم التحكم في اتجاهات الظاهرة التضخمية.ولاسيما مواد البطاقة التموينية والوقود واية خدمات حكومية ملازمة تقدم مجانا او شبه مجاني.

٢ -ان التدخل الاداري الحكومي المرتبك سواء على مستوى ادارة نظام البطاقة التموينية او توزيع الوقود من منافذ التوزيع والمحطات الرسمية، ادى الى تقلبات سعرية مجهولة الاتجاه ولدت اسواقا سوداء او رمادية فاقت قدرة الاقتصاد الوطني والمواطن على التحمل. فنتائج المسح السريع الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء في منتصف هذا العام اشرت ان اسعار الوقود والمحروقات باتت تستهلك ما بين ٣٠ 60% – من الدخل الشهري القابل للصرف للمواطن العراقي.علما ان الرقم القياسي لاسعار الوقود والاضاءة بلغ في شهر تموز من العام ٢٠٠٦ نحو (١٧٣٥١٦) نقطة مقابل الرقم القياسي لاسعار المستهلك البالغ (١٨٥٧٧) نقطة.أي ان اسعار المحروقات والاضاءة فاقت الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعشرة اضعاف (١٠٠= ١٩٩٣ سنة الاساس)

٣ -ان توقف انتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية، والزراعية وغيرها ممن تمتع بالقدرة التنافسية والميزة المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض اثمانها النسبية، ادى الى احلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية واقليمية على وفق الاسعار العالمية لها، مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستوياتها السعرية الدولية وهو الامر الذي افقد المنتج العراقي ميزة ما يسمى wide price level disparities مع بلدان العالم والذي كان سائدا لمصلحة بعض منتجات نشاط الانتاج المحلي في العقود البعيدة الماضية.

٤ -اخذت اسعار الخدمات المحلية تلاحق اسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها، بعد ان كانت تتباطأ lagged لسنوات عند ملاحقتها اسعار تلك السلع.وعلى هذا الاساس بدأت الخدمات تتزايد اسعارها بمستويات تجارية commercialized وعلى رأسها خدمات الايواء وايجار الدور السكنية.موضحين ان نقصا حادا في الطلب على وحدات السكن يمثل الاساس في تكوين الظاهرة التضخمية والذي تمثله فجوة السكن البالغة (٢) مليون وحدة سكنية حاليا ترتفع الى (٤) ملايين وحدة سكنية على وفق تعريف العائلة والسكن اللائق.

٣ -الحلول والمقترحات(اطروحات في مواجهة التضخم)

اذا كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على موارد النفط في تسيير نشاطاته الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه، فان ثمة استطراداً يوضح ان السبيل لمواجهة حالة التضخم الراهن يتحقق عبر واحدة من الثوابت المتأتية من تعظيم القدرة الشرائية للدينار العراقي من خلال ربطه بسلة عائدات النفط بدلا من الانشداد الى الحالة الاقتصادية الراهنة. وان تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود لابد من ان يتم عبر مكون وحيد ومستقر معادل للقيمة numeraire وهو الدينار العراقي ضمن ترصين وبناء قيمة الوحدة النقدية العراقية ازاء العملة الاجنبية.اذ بينت التجربة التي مارستها السياسة النقدية في السنوات القليلة الماضية في استخدام وسائلها لتحقيق الاستقرار والتي جاءت نجاحاتها عبر عدد من اشكال المزادات التي يقيمها البنك المركزي العراقي ويتم فيها تداول مختلف الموجودات المالية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار وخفض التضخم.بيد ان مزاد العملة الاجنبية الذي يأتي على رأس تلك المزادات، بات وحده يمتلك الفاعلية والقدرة على امتصاص الكتلة النقدية المصدرة بمعدل

الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر الركود التضخمي بمستويات مثيرة للقلق

مرة ونصف المرة خلال السنة الواحدة بلا التأثير على الاحتياطيات الدولية للعراق، مما يعني ان ثمة سيطرة قوية على نمو التدفقات النقدية وتهدئة الضغوط التضخمية من خلال نشاطات سوق الصرف المركزية ودورها في استهداف التضخم.

التضخم مصدره توسع الكتلة النقدية

لما تقدم، يأتي الجواب على ذلك الاستطراد في معالجة التضخم من خلال تقوية سعر صرف الدينار العراقي، بعد الاخذ بالحسبان حقيقة ان التضخم واستمراره في الامد الطويل (مهما كانت مصادره ومسبباته في الامد القصير ولاسيما اهتزازات قطاع العرض supply shocks التي نواكبها حاليا)، مصدره في النهاية النمو وتوسع الكتلة النقدية وان خفض التضخم لايتم الا عبر ضبط الظاهرة النقدية وثبات معدلات النمو النقدي على نحو يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي هو من مسؤولية السياسة النقدية كما يقول ملتن فريدمان.ولكن مثل هذا الاستطراد في معالجة التضخم من خلال رفع قيمة الدينار العراقي في سوق الصرف لابد من ان يأخذ بالحسبان ما يأتي:

ان الطبيعة غير المستقرة في الطلب على النقود من خلال تحوط الافراد بالعملة الاجنبية وعد الاخيرة خزيناً مستقراً للقيمة ووسيلة مناسبة لحماية ثرواتهم، ادت بالمجتمع الاقتصادي العراقي الى تبني عادات ادخارية واكتنازية متنوعة لثرواتهم يأتي في مقدمتها المستوى العالي من التحوط بالعملة الاجنبية وهو الامر الذي عزز من ظاهرة الدولرة Dollarization بمختلف اتجاهاتها .

فمن المعروف ان التحول مما يسمى باستهداف الكتلة النقدية الى استهداف التضخم نفسه من خلال استهداف اداة سعر الصرف، يأتي نتيجة عوامل اساسية استندت الى طبيعة دالة الطلب النقدي والعوامل المؤثرة فيها وفي مقدمتها توافر مستوى متناسب من النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث يجعل نسبة النقود الى الدخل تنمو بصورة مستقرة تتوافق والنمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي. ونظرا لضعف توافر هذه الاستمرارية سواء في النمو المالي ام في حالة الاستقرار، قد يلجأ الجمهور في الغالب الى حيازة بدائل من الموجودات السائلة وغيرها في ادارة حقائبهم تأتي على رأس تلك الموجودات العملة الاجنبية.

لذا فان النمو النقدي واية سياسات نقدية تستهدفه بشكل مباشر لابد ان تتآكل وتنحرف عن اهدافها بسبب حالة اللااستقرار وتأثيراتها على دالة الطلب النقدي مما يجعل السياسة النقدية نفسها تعمل بعيدا عن اهدافها المرسومة وان البديل المناسب امامها إزاء هذه الحالة هو استهداف التضخم بذاته .

لذا، فان استهداف التضخم من خلال استهداف سعر الصرف Foreign Exchange Tar-geting حتى وان تم في اطار برنامج معلن للسياسة النقدية يعني ان المثبت الاسمي المعتمد حاليا No minal Anchor سيتغير من مستوى الى مستوى آخر وسيترك اثره باتجاهين: الاول ان التوقعات العقلانية للجمهور ستتأثر حالا من خلال تعاظم درجة الاحلال من الدولار الى الدينار لتجنب اية خسائر قدرية محتملة Windfull Losses والآخر فان نظام سعر الصرف سيكون نظاما اكثر مرونة من وضعه الحالي وسيعمل باتجاه الصعود التدريجي لمصلحة الدينار العراقي Flexible upward .

كما ان احتمال فزع الجمهور Panic بالتخلي عن موجوداتهم من العملة الاجنبية فورا لمصلحة الدينار العراقي والاحتفاظ بالدولار الحدي حسب، يعني ان هناك حالة هلع مضادة للدولرة Dedollarization لمصلحة الدينار . Dinarization وان مثل هذا السلوك سيضع السياسة النقدية امام حراجة النمو المفاجئ في الكتلة النقدية بسبب سرعة الاستبدال او الاحلال النقدي المشار اليه آنفا وهو امر سيعمل باتجاه معاكس لتحقيق هدف الاستقرار ولاسيما في الفترة القصيرة او المتوسطة مولدا ضغوطاً تضخمية نقدية قد تخفف من وطأتها، بالتزامن، حالة الارتفاع الشديدة في الطلب على النقد بالدينار العراقي .

واخيرا وبغية الحفاظ على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال توافر اداة نقدية مستقرة فضلا عن اهمية الحفاظ على ثروة الجمهور المعرّفة بالموجودات الاجنبية وحماية تعاقداتهم المختلفة وتعظيمها بما يتناسب والهدف المنشود من رفع سعر صرف الدينار العراقي وخفض التضخم، يقتضي توافر ادوات اضافية في وسائل السياسة النقدية تعد جوهرية في توفير التحوط اللازم للجمهور وتضفي في الوقت نفسه استقرارا على دالة الطلب النقدي وتجنب الافراد اية خسائر ازاء حصول مفاجآت ضارة ناجمة عن تغيير نمط واهداف السياسة النقدية وتحويل الاقتصاد العراقي من حالة التخبط في ظاهرة تضخمية متأصلة في مكوناته وتفاصيله الى مناخ اقتصادي مستقر يوفر الازدهار والتفاؤل والنمو بصورة اكثر وضوحا وفق اشتراطات المرحلة القادمة .

جدول رقم -٢-
مساهمة فقرات الرقم القياسي لاسعار المستهلك في اتجاه (Trend) التضخم (معدل التضخم الشهري) كما هو الحال في تموز ٢٠٠٦

التفاصيل	الوزن 100	مساهمة كل فقرة في اتجاه التضخم كما هو معبر في CPI (نقطة مئوية)	المساهمة النسبية لاتجاه التضخم الشهري %
الايجار	11.5	1.76	41.68
الغذاء	63.2	1.01	23.80
الوقود والاضاءة	2.1	0.83	19.61
النقل والمواصلات	4.9	0.35	8.33
الخدمات الطبية والادوية	1.5	0.14	3.23
الاقمشة والملابس	9.7	0.09	2.17
الاثاث والسلع المنزلية	3.1	0.03	0.70
سلع وخدمات اخرى	0.5	0.01	0.30
الدخان والمشروبات	3.5	0.01	0.27
الرقم القياسي العام	100	4.23	100

الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق كمؤشر التضخم = CPI

Consumer Price Index in Iraq 2006 (1993 = 100)

جدول رقم -١-

الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق (1986—2006)

Consumer Price Index in Iraq (1993 = 100)

Year	المواد الغذائية Food Stuffs	المشروبات والدخان Drinks & Cigarettes	الاقمشة والملابس Fabrics & Clothes	الاثاث المنزلي Furniture	الوقود والاضاءة Fuel & Light	النقل والمواصلات Communication & Transportation	الخدمات الطبية والادوية Medical Services & Medicine	سلع وخدمات متفرقة Miscellaneous Commodities & Services	الايجار Rent	الرقم القياسي العام General Index No.	معدل النمو Growth %
Weights	63.2	3.5	9.7	3.1	2.1	4.9	1.5	0.5	11.5	100	
1986	1.8	3.6	3.7	2.8	37.4	2.9	10.5	3.1	47.2	2.8	
1987	[illegible]	3.6	2.7	3.2	[illegible]	5.8	10.7	2.2	51.4	3.2	14.3
1988	2.9	[illegible]	3.1	3.8	46.9	8.4	15.1	4.3	56.9	3.8	18.3
1989	2.7	2.2	3.6	3.0	[illegible]	[illegible]	17.8	5.3	56.7	4.1	7.9
1990	6.1	6.6	[illegible]	[illegible]	41.6	5.5	19.4	[illegible]	[illegible]	[illegible]	65.7
1991	[illegible]	18	13	13	[illegible]	10	[illegible]	[illegible]	[illegible]	10	[illegible]
1992	32	27	29	34	84	86	[illegible]	[illegible]	77	22	[illegible]
1993	100	100	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	108	[illegible]	100	100	[illegible]
1994	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1995	3061	1798	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	6883	2878	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1996	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	7884	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1997	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1837	5428	2711	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	23.1
1998	[illegible]	[illegible]	2930	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1999	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	6272	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12.8
2000	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
2001	[illegible]	[illegible]	5015	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	16.4
2002	3883	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
2003	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1418.2	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
2004	[illegible]	1215.4	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
2005	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Jan.06	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Feb.	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Mar.	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	1.2
Apr.	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
May	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Jun.	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
Jul.	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]